عدد تجريبي

هذه المجلة تصدر عن منصة آخر قصة المتخصصة في إنتاج صحافة العمق

عُشّ الاحتِمال

WWW.LASTSTORY.NET

نوفمبر 2022

آخر قصّة
LAST STORY

رئيس التحرير
فادي الحسني

مدير التحرير
نجلاء اسكافي

رسومات
آلاء الجعبري

تصميم
منار الكرد

WWW.LASTSTORY.NET

كتبت: هيساء أبو زكري

الثوب المُطرّز يستعيد مكانته في حقائبِ العرائس

"سلّي إلها ثوب وشال، عالثوب مطرّز غزال، جنبه ورود وسنابل، من حواليها سبع جبال"، على وقعِ هذه الأهازيج كانت تُزف العروس الفلسطينية قديمًا مرتدية ثوبها بألوانه المبهجة، والنسوة خلفها ترشها بزهرِ الحناءِ العنقوديّ الأبيض وأوراقها الخضراء ورائحتها الذكية تغمر الحضور.

تبدأ التحضيرات لهذا الحفل قبل أيام وقد تمتد لأسابيع من موعد الفرح، تتضمن تزيين الخيول وبيوت الشَّعر وصنع الطعام الدسم المطهو على الحطب، وتستمر المراسم منذ ساعات المساء الأولى وحتى منتصف الليل، يُشارك في طقوسها جميع أبناء القرى الفلسطينية في أجواءٍ جماعية تحمل الريح على إثرها أصوات الغناء من بلدةٍ إلى أخرى.

الشيء اللافت في هذا العرس، كان الثوب المطرز والذي تحكي الجدات في تأريخ تطوره، أنه كان لكل غرزة فيه دلالة على مجموعة من السكان ينتسبون لقرية معينة ذلك قبل نكبة عام 1948.

ولهذا الطّرز المنقوش بتجاعيدِ أيدي الجدات أصولٌ وفنون، وإن كنا لسنا في صدد التأريخ له بقدر ما يثيرنا السؤال عن عودته وبقوة إلى الأعراس في الوقت الراهن؟، لكن من وجهة نظر المُسنّة حليمة جاد الله (65 عامًا)، فإن الثوب المطرز يجب أن يكون في حقيبة كل عروس فلسطينية.

تشير السيدة جاد الله وهي من مواليد قطاع غزة، وتنحدر من أسرة لاجئة، إلى أنها حافظت على هذا الإرث منذ زمن طويل، وعكفت على صُنع العديد من مثله لبناتها وحفيداتها بالخيط والإبرة، ويمثل هذا الأمر بالنسبة لها جزء من تمسكها بالهوية والتراث الفلسطيني.

في واقع الأمر، سحب الثوب العصري البساط من تحت الثوب الفلسطيني المطرز، حيث أصبح مع مرور الوقت وبخاصة بعد اللجوء الفلسطيني بعقدين على الأقل (حقبة السبعينيات) الفستان الأبيض هو الزي التقليدي للعرائس، وهو بالمناسبة تقليد غربي وعربي أيضًا متعارف عليه.

غير أن هذا التقليد من وجهة نظر مديرة مركز التراث الفلسطيني في بيت لحم، مها السقا، يعد سببًا رئيسيًا وراء اختفاء الثوب الفلسطيني من الأفراح بعد أن كان سمة تُميز العروس الفلسطينية لوقتٍ طويل من الزمن.

تقول السقا في سياق حديثها لـ"آخر قصة" "إن اندثار ثقافة ارتداء الثوب الفلسطيني، جاءت بسبب الزحف الأجنبي الدخيل علينا".

لكن تَغيُّرًا عكسيًا قد طرأ خلال السنوات الخمسة الأخيرة على الأقل، نحو إقامةِ الفتيات الفلسطينيات حفلاتٍ زفافهن بالثوب الفلسطينيّ الأصيل، في إشارة إلى حمايةِ هذا الموروث الفنّي الشعبي الذي يُمثل هوية وتاريخ عريق لا يمحوه الوقت، وفقًا لـ"السقا" التي أشارت أن أجواءٍ ومراسم الأعراس الآن أصبحت تحمل رائحةَ البلاد وتتقاطع في شكلها مع أفراح الأجداد.

يتقاطع ما قالته السقا، مع ما ذكرته العروس مها جمال (24 عاماً) بأنها أثرت أن يحتل الثوب التراثي المطرز مساحته في حفلة الحناء (ليلة تقيمها النسوة احتفاءً بالعروس قبل موعد الزفاف بيوم واحد)، وقد شاركها ارتداءه مجموعة كبيرة من صديقاتها وفتيات العائلة، هذا الطقس الذي يرمز إلى الماضي الفلسطيني، تخلله وصلات غنائية تراثية كالدبكة والدحية وغيرها من الأهازيج التي كانت شائعة قبل أكثر من سبعين عاماً.

ولايزال يعلق في ذاكرة العروس "مها" كوبليه "مدي دياتك يا مريم مدي دياتك يا هاي.. نادي خياتك يا مريم يا هاي.. حناكي مرطب يا مريم حناكي مرطب يا هاي".

وأشارت إلى أن امتلاك العروس لثوب مطرز في هذا الوقت الذي تتضخم فيه قائمة النفقات على احتياجات العرس، في ظل محدودية دخل الشباب بفعل الحالة الاقتصادية المتردية، يشكل عبئًا كبيراً ويثقل جيب العروسين، لكنه "أمرٌ لابد منه"، تقول متهكمةً.

وهربًا من تكلفة امتلاك فستان مطرز يدويًا بقيمة تتراوح بين (1000- 3000 شيكل)، قامت هيا أحمد التي تزوجت حديثاً، باستئجار ثوب مطرز لارتدائه ليلة الحناء بقيمة 300 شيكل، وقالت إنها كانت حريصة على أن تكون حنائها يغمرها بشيء من التراث الفلسطيني القديم، أسوة بغيرها من العرائس.

يشرح المؤرخ والباحث الفلسطيني وليد العقاد، شكل الثوب الفلسطينيّ أنّه ثوب أسود أو أبيض اللون مُطرّز على القَبة بشكلِ القوس وبألوانٍ زاهية، يتدلى منه عروق شجرة السرو قليلًا، وعلى الأكمام خطين رفيعين من اللونين الأرجواني والأخضر، ومن الأمام كذلك خيوط عمودية وملونة، لكن الكثافة في التطريز تعود إلى الجانبين (المناجل/ البنايق) بشكلٍ مُسنن وعرضي، فيما يأتي على الخلف أيَضًا طرز مُسنن وشراع يعلوه شجرة السرو بنفس الأشكال في القبة.

وتُشير الإحصاءات إلى وجود 56 مركزًا مُتخصصًا بالتراث والثقافة في قطاعِ غزة حتى عام 2019، بحسب مركز الإحصاء الفلسطيني، بينما يفتقد القطاع إلى وجود إحصاءات رسميّة حول المراكز العاملة المتخصصة في حياكة الملابس بالتطريز الفلسطيني تحديدًا.

غير أنّ عودة الثوب المطرز إلى الساحة الفلسطينية بدأت تتجلى من خلال ظهور اهتمامات فردية وجماعية، وفق مدير عام الفنون والتراث في وزارة الشباب والثقافة عاطف عسقول، الذي أشار إلى إقامة وزارته دورات تدريبية حول أهمية التراث الفلسطيني ودوره في ترسيخ الهوية الفلسطينية وإثبات ملكيّة الأرض، ففي ارتداء الثوب دلالة على البلدة والقرية التي هُجِرت منها هذه المرأة وأجدادها عام 1948.

وقد ساهمت العديد من الحملات التي أطلقتها جهات إعلامية رسمية وتفاعل معها العديد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة الفرح التراثيّ، منها حملة "ثوبي تاريخي" التي أطلقها التلفزيون الفلسطيني مطلع هذا العام، كجزء من مواجهة ما يعرف بمحاولة الاحتلال نسب الثوب الفلسطينيّ إليه وتسجيله أثوابًا فلسطينية باسم إسرائيل في الموسوعات العالمية.

ولا يعرف إذا ما كان التقليد الجديد، بدخول العروسين اليوم لقاعات الزفاف العصرية المكتنزة بالإضاءات المُلونة وكاميرات التصوير الحديثة، مرتدين الزيّ الفلسطيني القديم مُطورًا بشيءٍ من العصرية اللافتة كجزء من التواصل بين الماضي والحاضر، نتيجة لتلك الحملات، ولكنها أصبحت ظاهرة ملحوظة. ولا تكتفِ العروس بقطعة الثوب المُطرزة؛ بل تُضيف عليها "الإكسسوارت" أيضًا وطرحة الرأس الخلابة، وقد يلازم ذلك وصلة غنائية تراثية، تستمر الفتيات بين غمز ولمز بالحديث عن جماليتها لوقت طويل.

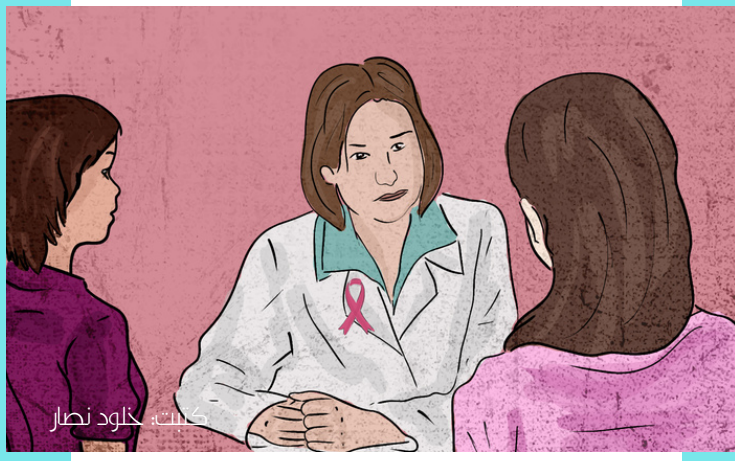

هل الفحص المُبكر لسرطان الثدي تَرف أم ضرورة مُلحة؟

تذهبُ ايمان شنن (53 عام) للجلساتِ العلاجية من مرضِ "سرطان الثدي" بملابسٍ زاهية ومُبهجة فيما تختار باقات الورود التي تنتظرها في غرفةِ الإفاقة بعنايةٍ فائقة، على عكس ما هو مُتعارف عليه من نفسيةٍ سيئة ومزاجٍ مُتقلب تُعانيه معظم النساء المُصابات اللواتي يذهبنَ لتلقي العلاج في إطارِ سلسلة التّعافي من المَرض.

تقول: "لم أفكر للحظة باليأس بمجرد أن أجريت فحصًا مبكرًا وعرفت بالخبر، بدأت فورًا أتجهز نفسيًا للعلاج، فأذهب لصالون التجميل قبل الجلسة بيوم وأقوم بجلسات تقليم أظافر وتسريح شعر وأقضي النهار في شراء ملابس جديدة، وأتحضر لاستقبال المُهنئين بسلامتي بعد كل جلسة في غرفةِ تغمرها الزهور المُنوعة".

على عكس ما يعتقده بعض النّاس أن الإصابة بمرض "السرطان" هي نهاية الحياة، كانت إيمان وهي شخصية ريادية تقف على الطرف الآخر من المُعادلة، معلنةً انطلاقتها الحقيقة نحو العمل ومقاومة المرض، وقد عرفتها المنصات والمسارح والجمعيات الخاصة بالمرأة بوجهها المُشرق وحديثها الباعث للأمل، تقفُ تُشجع النساء على الكشف المبكر وتحدي حاجز الخوف.

ويبدو في مجتمعٍ كغزة يفتقد لأساسيات العلاج والحياة أن فكرة "الفحص المُبكر" هي محضُ ترف، بينما أكّدت شنن أنها كانت محظوظة للتعرف على إصابتها بالمرض في مراحله الأولى؛ الأمر الذي ساعدها على التّعافي بسهولة؛ كما ترى في توعية النساء بالكشف الدوري "معركةٌ أساسية". تقول لـ "آخر قصّة": "لا يقتصر الدور على المؤسسات الصحيّة فقط؛ بل على وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية والجميع رجالاً ونساءً".

ولإدراك أهمية الفحص المُبكر عن المرض، وفق مختصون، يكفي التمعن في التجارب الحقيقية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن الكشف المبكر يفيد في إطالة عمر 90% من المرضى الذين يُعانون من عدة أنواع من السرطان أبرزها "سرطان الثدي، المبيض، المثانة" بنحوِ 5 سنوات مقارنةً بالمرضى الذين يكتشفونه في مراحل مُتأخرة.

وفي إطار الكشف المُبكر كان لهناء اسليم (55 عام) حكاية أخرى، إذ أجرت فحصًا يدويًا منزليًا وبعد ليالٍ من القلق وقلّة النوم، دفعها وعيبها الكافي واطلاعها على الأمر إلى التوجه لطبيبة خاصّة التي بدورها طمأنتها أنَّ كل ما تشعر به هو مجرد "اضطرابات هرمونية". لم ينتهي الأمر هنا عندما لاحظت هناء أعراضًا أخرى أكثر وضوحًا فتوجهت إلى إجراء فحص أكثر دقة يتمثل في أخذ خزعة من الكتلة.

"طلع الفحص وعندك سرطان"، قالها الطبيب بصيغةٍ مُفاجئة لهناء دون مقدمات أو مراعاة لصعوبة وقع المرض على النفس، تقول: "مرت سنوات ولم أنسى كيف أخبرني الطبيب بالأمر دون تمهيد في لحظة أيقنت بعدها أنني سأنتقل لمرحلة جديدة من الحياة تختلف عما سبقها، مرحلة ملؤها العذاب والصبر والعلاج والألم الممزوج بالأمل". بعد فترة، وبفضلِ دعم زوجها وعائلتها استطاعت هناء أن تتجاوز الصدمة الأولى إثرَ تلّقيها للخبر، تُوضح في حديثها لـ "آخر قصة": "الدعم النفسي خفّف عني المرض وخاصة عندما كنت أجري جلسات العلاج الكيميائي عام 2016، وكنتُ أذهب للجلسات وأنا أعيّ وأفهم ما أقوم به فكانت تغمرني الروح الجميلة والنفسية القوية".

استمرت هناء بالعلاج بمراحله المختلفة الكيميائي والهرموني والبيولوجي حتى عام 2021، إلى أن استطاعت هزيمته؛ لكن بعد مرور وقت أخبرها الطبيب بظهور بعض النتوءات من جديد، تقول: "لقد أعطاني الطبيب أملاً بإمكانية الشفاء من جديد وكان أسلوبه هينًا فساعدني على تقبّل الأمر بشكلٍ أفضل من المرة الأولى وبعزيمةٍ أقوى".

غالبًا ما تكون الإصابة بالسرطان إحدى أكثر التجارب إرهاقًا في حياة المرأة حيثُ تمر المريضة بسلسلةٍ من الأمراض النفسية، منذ أن يتم تشخيصها بالإصابة بالورم، إلى مرحلة التعايش والتقبل تتخللهما معاناة وأحزان وإنكار وغضب مع استمرار الحزن. بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بنفسيةِ المرأة بعد عملية استئصال الثدي وعدم إجراء جراحة تجميلية لزراعة الثدي؛ مما يترك نُدوبًا على الجسد قد لا تتعافى منها روح المرأة.

لا يتوقف الأمر عند نفسية المرأة إثر تلقيها الخبر وما بعده من مراحل علاجية مُرهقة، لكن لواقع قطاع غزة المحاصر، والنقص الحاد في المعدات والكوادر الطبيّة، وكذلك عدم إمكانية دخول الكثير من الأدوية أزمةٌ أخرى، تقول شنن: "عرقلة السفر للضفة الغربية أو الداخل الفلسطيني المحتل يزيد من سوء الأمر على المريضات".

ويُعد أسلوب العلاج الجماعي من الأساليب الفعّالة والمُفيدة لمساعدة مرضى السرطان؛ فالدراسات الحديثة تُشير إلى أنّ التدخلات النفسية الفعّالة والمناسبة مُكونًا ضروريًا للرعاية الشاملة لمرضى السرطان وليس علاجًا ثانويًا، فهذا الأسلوب له دور فعّال في الحدّ من المعاناة النفسية المرتبطة بالمرض وتعزيز التأقلم.

جمعية العون والأمل واحدة من الجهات التي تستخدم هذا الأسلوب العلاجي وهي تُعنى بمريضات السرطان تحديدًا، فيما أفادت مُنسقة ملفات المرضى فيها، إنصاف إسماعيل، بأنَّ لديهم العديد من البرنامج يُقدمونها للمريضات اللواتي يتجاوز عددهن 1700 مريضة، ومنها توفير الدعم النفسي، والعلاج الكامل، ابتداءً من رحلة العلاج حتى انتهائها، بما يتضمنه من رحلات ترفيهية تُعد الأقرب لقلب المريضات.

ومن الخدمات التي تُقدِمها "العون والأمل" لتحقيق تلك الأهداف، برنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي وتعليم الفحص الذاتي، وصناديق العلاج، إذ أقامت الجمعية صندوقين لعلاج مريضات السرطان، أحدهما لمساعدة المصابات في تكاليف العلاج، والآخر لتوفير علاج بيولوجي "هيرسيبتن" من الخارج للنساء غير القادرات على السفر.

هناء وايمان وآلاف المصابات عاشوا أيام طويلة من الألم المُحتّم الذي لا يُخفف ألمه سوى الاهتمام والدعم النفسي، ويُسجّل سرطان الثدي أعلى نسبة بين أنواع السرطانات الأخرى التي تُصيب النساء بنسبةٍ تصل إلى 34%. كما تُشير الإحصائيات الرسمية إلى تسجيل 363 حالة سرطان ثدي جديدة في قطاع غزة خلال عام 2021؛ مما يجعل من "الكشف المبكر" حاجة مُلحة وضرورة واجبة.

يواجه اعتراضاً كبيراً من التجار

هل ينعش قرار رفع رسوم الاستيراد جيب المنتج المحلي؟

كتبت: خلود نصار

غليان أصاب السوق التجارية، إثر إعلان وزارة الاقتصاد في غزة رفع رسوم إذن استيراد على مجموعة من السلع والمواد الغذائية المستوردة عبر حاجز "كرم أبو سالم" جنوب قطاع غزة؛ الأمر الذي دفع التجار للخروج في تظاهرات ووقفات احتجاجية مطالبين بتعليق القرار الذي وصفوه بـ "المجحف" و"المجانب للصواب".

لم يتوقف الأمر عند التجار الذين يتوقعون أن يعرضهم لخسائر فادحة وللقطاع الاقتصادي برمته، فقد شملت الشكاوى المواطنين المستهلكين الذين يُعانون من أوضاع اقتصادية مُتردية عامةً، ويواجهون انعكاساً سلبياً مباشراً نتيجة للقرار.

ويعتبر عدلي السودة رئيس مجلس إدارة شركة السودة للمواد الغذائية، أن للقرار تداعيات سلبية على التجار، قائلاً: "سيضُر هذا القرار بأعمال التجار المستوردين وذلك بتسريح المئات من العمال في هذه الشركات التي يُقدَّر عددها بـ 300 شركة، بحيث يُمكنه أن يتَسبب بخسائر بنسبة 30% لكل شركة على حدا".

أضاف السودة في سياق حديثه لـ"آخر قصة": "قد يتسبب القرار أيْضًا بخسارة التجار لوكالات عالمية لاستيراد بعض السلع التي ليس لها بديل في غزة بعد سنوات من بناء جسور الثقة معهم، كما سيُخِلّ بالميزان التجاري خاصة في ظلّ عدم توفر مخزون احتياطي من المواد الغذائية في القطاع نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي تُثقِل كاهل القطاع الصناعي وتتسبب بخلل في توفر المنتجات الأساسية".

وعن نتائج الاحتجاجات التي نظمها التجار قال السودة: "طرقنا كل الأبواب وبعد عدم الاستجابة اضطررنا لتسجيل قضية في المحكمة الإدارية وصدر قرار بوقف إجراءات وزارة الاقتصاد الأخيرة ورفع الحجز عن بضائعنا"، مشيرًا إلى أنّهم (كتجار) يدعمون قرارات الحكومة "المنصفة"، في الوقت الذي دعاها فيه إلى أن إعادة دراسة القرار ونتائجه على التجار.

وفي الوقت الذي رفض فيه تجار آخرون الحديث عن تداعيات القرار على شركاتهم، أجرت "آخر قصة" جولة على الأسواق المحلية، للتعرف على آراء المواطنين تجاه الأسعار، فواجهت مجموعة كبيرة من الشكاوى، في مجملها تشكل اعتراضا على رفع الأسعار في الوقت الذي يواجه فيه السكان تدني مستوى الدخل، واعتماد أكثر من 50% منهم على المساعدات الإنسانية.

وفيما يتعلق بردّ وزارة الاقتصاد الوطني على هذه الشكاوى، أفاد مدير عام السياسات والتخطيط في الوزارة أسامة نوفل، بأنّ التاجر الواحد يعمل في عدة سلع مستوردة أساسية وعندما يتم فرض رسوم على سلعة واحدة منها فلن يكون هناك تأثير كبير، وقال: "بعض التجار معنيين بزيادة أرباح خيالية على حساب المصانع المغلقة وهذا لا يصب في الصالح العام".

وردًا على اعتراض التجار على استثناءهم من المشورة حول رغبة الحكومة رفع رسوم إذن الاستيراد وتداعيات ذلك عليهم، قال نوفل عبر "آخر قصة": "لقد جلست الوزارة مع جميع الممثلين والهياكل المتصلة بالتجار، وتمّ إصدار هذا القرار بالتوافق والتراضي قبل 3 أشهر من الآن حيث تركنا هذه المدة للتجار ليجمعوا ما أرادوا من بضائع ويملؤوا مخازنهم قبل تنفيذ القرار".

في الوقت ذاته أشار إلى وزارته عقدت اجتماعا سابقا مع اتحاد الصناعات لاشتراط أن تحافظ السلع الـ24 التي تقرر تضمينها تحت بند الحماية، على جودتها وسعرها، "وفي حال تراجعت الجودة أو ارتفعت الأسعار عمّا تمّ الاتفاق عليه ستتوقف الوزارة عن حمايتها" كما قال.

وأوضح مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني، أن القرار تمّ تداوله من خلال تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الاقتصاد والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الفرعية للصناعات المختلفة والغرفة التجارية ومركز تطوير التجارة للتباحث في تغيير رسوم الاستيراد التي لم تكن تحمي المنتج المحلي.

وأشار نوفل إلى أنّهم بدأوا في الوزارة بتطبيق السياسات والإجراءات الحمائية، مؤكدًا على وجود تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية في الصناعات من خلال زيارات ميدانية وإحصاءات حول المصانع التي افتتحت حديثًا للملابس وغيره من المنتجات وقراءة مؤشرات تتعلق بالقوى العاملة والتشغيل ودراسة مدخلات الانتاج ومدى تأثيرها على الإنتاجية.

وأما عن الخطوات التي تمّ اتخاذها لدعم المنتج المحلي والمصانع، فقد أشار نوفل إلى تخفيض الضرائب المفروضة عليهم والرسوم الجمركية وتحمُّل الوزارة 20% من فواتير الكهرباء، إضافة لإعطاء المنتج المحلي أفضلية بنسبة 15% في العطاءات الحكومية زيادةً عن المنتجات المستوردة.

> التاجر الواحد يعمل في عدة سلع مستوردة أساسية وعندما يتم فرض رسوم على سلعة واحدة منها فلن يكون هناك تأثير كبير، وقال: "بعض التجار معنيين بزيادة أرباح خيالية على حساب المصانع المغلقة وهذا لا يصب في الصالح العام

وبصرف النظر عن دوافع الوزارة في رفع رسوم إذن الاستيراد، فإن هناك من ينظر له على أنه يجب أن يصدر عن الجهة التشريعية وليست التنفيذية.

وقالت مروة أبو عودة منسقة المناصرة والمساءلة الاجتماعية في "ائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان"، إن هناك فجوة بين الجهة التي تسن القرار والتي تُشرعه، مبينةً أن القوانين المرتبطة بزيادة الرسوم والضرائب من اختصاص المجلس التشريعي، لكن جرى تعديل في قانون رقم (1) لعام 2016، الذي أُعطِي بموجبه صلاحية تنظيم آلية فرض الرسوم والتعديل عليها للجنة تم تشكيلها في غزة تتكون من أربع وزارات.

مواد هذه القوانين تشمل صلاحيات هي بالأصل صلاحيات السلطة التشريعية؛ كما قالت أبو عودة لـ"آخر قصة"، "ولكن جرى إدراجها في القوانين على أنَّها للسلطة التنفيذية وهنا ظهر الخلل، فتعديل القانون السابق سَمَح للوزارات أن تتغول في اتخاذ القرارات بدون الرجوع للمجلس التشريعي الذي يُعطي الوزارة الحق بفرض الضريبة حتى 100 دينار أردني، بينما لم يُحدِد الكمية التي تُفرَض عليها هذه القيمة؛ لذلك أعطى عدم الثقة للوزارة صلاحيات دفعتها لاستعمال خاطئ له من أجل زيادة إيراداتها المالية".

> وفي غمرة الجدل القانوني، يتناهى صوت اقتصادي، يرى أن القرار الحكومي، يصب في مصلحة الإنتاج المحلي، صاحب هذا القرار هو المختص الاقتصادي أحمد أبو قمر، والذي قال: "يَصب هذا القرار في مصلحة الإنتاج المحلي خاصة في ظلّ المؤشرات الجيدة التي أظهرها تطبيق القرار من تشغيل حوالي 400 عامل في مصانع الخياطة والعمل على تحسينِ أوضاعهم وساعات عملهم".

وأضاف أبو قمر في سياق حديثه لـ"آخر قصة": "هناك ثغرة في تنفيذ القرار بفعل عدم وجود دراسة كاملة لجوانب القضية وقدرة المنتج المحلي على تغطية الفجوة التي يخلقها غياب المنتج المستورد". واستشهد أبو قمر بالزيّ المدرسيّ حيثُ جرى منع استيراده من أجل منح السوق المحلي القُدرة على تلبية احتياجات طلاب وطالبات المدارس؛ ولكن بفعل شُح المواد الخام وزيادة الطلب فشل المُوّرِد المحلي على تلبيتها.

يعتمدون على ذويهم في تلبيّة احتياجاتهم

شبح البطالة يحرم ثلثي شباب غزة من الاستقلال المادي

كتبت: رشا أبو جلال

يَقضي الشاب مهند أبو مصطفى (29 عامًا) من مدينةِ غزة، نحو خمس ساعات يوميًا في البحثِ عن فرصة عمل، يَطرق خلالها أبواب المحلات التجارية والمطاعم المُنتشرة في طُرقِ المدينة، غير مكترثٍ لشكل أو طبيعة المهنة التي من الممكن أن يظفر بها، "المهم أن تُمكّنه من الإنفاق على الأسرة" كما يقول.

ولكن أبو مصطفى الذي أنهى دراسة إدارة الإعمال، يعود مثقلاً بالخيبة يومياً، بعدما تُغلق كل الأبواب في وجهه، ويبقى مفتوح أمامه باب أمه التي تعتاش على راتب تقاعدي، لنيل مساعدة مالية لا تتجاوز في أحسن الأحوال 20 شيقلاً، تمكنه من جلب احتياجات أطفاله الأربعة.

بقهرٍ بالغ يقول لـ "آخر قصة": "أشعر أنه ليس لي متسع في المجتمع، وأنّي مجرد عالة على أسرتي ومجتمعي. أحاول العثور على أي عمل كان حتى لو عامل نظافة في أي محل تجاري، أريد أن أتخلص من كوني متسولاً معتمداً على والدتي المسنة لإطعام أطفالي".

وحال أبو مصطفى يشبه حال الكثير من الشباب في قطاع غزة، إذ يَبدو من المُدهش أنّه ما يَزال العديد منهم ـ بصرفِ النَظر عن حالتِهم الاجتماعيّة ـ يُرهقون كاهل ذويهم ماديًا باعتمادِهم المالي عليهم إلى حدٍ كبير؛ على عكس ما يتمتع به نظائرهم من حقوقٍ كاملة في التعليم والعمل على حدٍ سواء في دول أخرى.

يَتساءل الشّبان في غزة عن أدنى حقوقهم في توفيرِ فرص عمل "لائقة" لقاءَ ما حَصدوه من شَهاداتٍ علميّة، إذ تُشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2022، إلى نسبٍ مُرتفعة للشباب الحاصلين على شَهادات دراسيّة عُليا "بكالوريوس فأعلى"، يُقابله مُعدلات بطالة عالية، وصلت إلى 65% في قطاع غزة و24% في الضفة الغربية.

وأظهَرَ استطلاع رأي ضمَّ 385 مشاركاً من قطاع غزة من الفئة العمرية 18-30 عاماً، أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر عبر الإنترنت بين 18 يوليو و3 أغسطس العام الحالي، ونُشِرَ في 27 سبتمبر من الماضي، أن ثُلثَا الشباب يعتمدون على عائلاتهم في الحصول على الدخل. فيما أظهرت العديد من التقارير آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والاعتداءات العسكرية المتكررة، في تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإنسانية.

فيما بلغ عدد الأشخاص المسجلين عاطلين عن العمل في وزارة العمل بغزة، 320 ألف شخص، ما بين عامل وخريج ينتظرهم فرص تشغيل، بواقع 54% من الخريجين، و43% من العمال و3% من المهنيين.

العاطلون عن العمل ليسوا وحدهم الذين يخشون المستقبل، موظفي القطاع الخاص يُواجهون أيضاً شبح إنهاء العقود بشكلٍ مفاجئ وانعدام الأمان الوظيفي، بسبب الركود الاقتصادي الكبير الذي تُعاني منه القطاعات الإنتاجية والتجارية في قطاع غزة.

وأمام هذا الواقع يضطر الشبان المحرومون من فرص العمل والتوظيف، للانخراط في مهن لا توفر الحدّ الأدنى من الأجور الذي حددته الحكومة الفلسطينية في جلستها رقم (121) العام الماضي 2021، بـ (1,880 شيكلاً) شهرياً في جميع مناطق دولة فلسطين وفي جميع القطاعات، و(85 شيكلاً) يومياً لعمال المياومة وخاصّة العاملين بشكلٍ يومي غير منتظم، فيما بلغت أجرة ساعة العمل الواحدة للعمال (10,5 شيكلاً).

واحدٌ من أولئك الشبان، هو محمد أبو ركبة (31 عاماً) من غزة، والذي يُعيل أسرته المكونة من 5 أفراد بواسطة عمله في قطاع الزراعة بأجرٍ يومي لا يتجاوز 20 شيقلاً مقابل العمل لستّ ساعات متواصلة، يقول لـ "آخر قصة": "أجري اليومي لا يسد أدنى احتياجات أسرتي، كما أنّ هناك عدة أيام في الأسبوع لا أعمل فيها بسبب عدم حاجة صاحب العمل لي".

نتيجةً لما يعانيه أبو ركبة من ظروف اقتصادية مُزرية يقول أنّه يُجبر على الاعتماد على والده في الحصول على مساعدة مالية شهرية لتوفير احتياجات أسرته من غذاء وملبس. وأشار إلى تقدمه بطلب إلى وزارة العمل بغزة منذ 8 أشهر، من أجل الحصول على فرصة للعمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ولكن حتى اليوم لم يُتاح له المجال بعد.

وكانت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أعلنت في 22 سبتمبر 2022 عن رفع إجمالي عدد العمال من القطاع المسموح لهم بالعمل في الداخل المحتل إلى 17 ألفاً. إلا أن هذا الرقم لا يُمثل سوى ملعقة من الأرز في بطن إنسان جائع، مع وجود عشرات الآلاف من الشبان العاطلين عن العمل في القطاع.

بالعودة إلى استطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإنّ 88.8٪ من المشاركين فيه يعتبرون الحياة في غزة غير طبيعية مقارنةً بالمجتمعات الأخرى، ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي إلى عدّة عوامل وظروف، أبرزها: الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة، والحصار والقيود المفروضة على الحركة، والانقسام الفلسطيني الداخلي، وانخفاض مستوى الدخل وانعدام فرص العمل.

في الإطار، تبين أن 49٪ من شباب غزة يُعانون من التوتر والقلق والاكتئاب، و34.5٪ منهم يعانون من مشاكل اجتماعية مُتعلقة بالروابط الاجتماعية، و12.4٪ منهم يمتنعون عن الزواج. ورأى عدد كبير منهم (أقل من نصفهم بقليل)، أنّه ليس لديهم أمل في الحصول على فرصة عمل خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة.

ويرى مختصون اقتصاديون في حديث مع "آخر قصة" أنّ تحول قطاع غزة إلى مجتمعٍ استهلاكي بفعلِ الظروف السياسية التي يعيشها نتيجةً للاحتلال الإسرائيلي، تسببَ في انعدام فرصِ العمل واعتماد الشباب على ذويهم في الحصول على الدخل، ذلك أنّ إنتاجية المجتمع وتصديره تفتح آفاق عدة للعمل داخله.

وتنص المادة الثانية من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000: "العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز".

لكن على الرغم من أنّ القانون الفلسطينيّ يضمن الحق في العمل لكل مواطن، إلا أن الجهات الحكومية تعجز عن تأمين هذا الحق، وفق رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" صلاح عبد العاطي، الذي قال إنّ الانقسام الفلسطيني تسببَ في تغييب المجلس التشريعي الذي مهمته رسم السياسات لمواجهة التحديات وأهمها الهجرة والبطالة والفقر.

إن الحكومة مُلزمة وفق حديثِ عبد العاطي لـ "آخر قصّة" باحترام القانون عن طريق كفالة حق العمل لكل مواطن، واتخاذ إجراءات أكبر من طرح فرص وظيفية في السلك الحكومي، مثل دعم المشاريع الصغيرة وتوفير بيئة عمل جيدة للمنشآت الإنتاجية كالمصانع والمزارع لتوسيع عملها وخلق المزيد من فرص العمل.

كما دعا إلى تطوير فرص الشباب قائلًا: "يجب تعزيز مشاركة الشباب السياسية وهذا لا يحدث، عدا عن إطلاق الحاضنات الشبابية مثل بنك الفقراء وغيرها من الأفكار التي تساهم في الحد من مشاكل الفقر والبطالة، لكن أن تبقى الأمور بلا معالجة فهذا تعميق للمشكلة".

في المقابل، تقول وزارة العمل إنها تدعم فكرة العمل عن بعد للخريجين باعتبارها الحل الأمثل لمواجهة البطالة.

وقال مدير دائرة التوجيه والإرشاد في الإدارة العامة لخدمات التشغيل في وزارة العمل صالح صهيون، إن وزارته تتبع استراتيجية لتعزيز العمل عن بعد في ظلّ عجز الحكومة عن توفير فرص عمل لكافة الخريجين والعاطلين عن العمل.

ولم يقدم صهيون أي حلول إضافية لاستيعاب هذا القدر من الخريجين المتعطلين عن العمل، في الوقت الذي انعكس فيه انعدام الاستقلال المادي للشباب الغزيّ على العلاقات الاجتماعية.

ويقول الأخصائي النفسي والاجتماعي إياد الشوربجي لـ"آخر قصة": "مسألة الاعتماد على الوالدين للحصول على الدخل هو أمر طبيعي عند الشباب حتى السنوات الأولى من الزواج في مجتمعنا الفلسطيني، فنرى أن الآباء هم الذين ينفقون على أبنائهم في التعليم الجامعي، وفي أغلب الأحيان يتكفل الآباء تزويج أبنائهم وتحمل تكلفة حفلات الزفاف".

وأضاف الشوربجي: "ولكن ما هو غير الطبيعي أن يستمر طلب الشباب المساعدة من آبائهم في سن متقدمة، وتحمل الوالدين مسؤولية الإنفاق على أبنائهم بعد الزواج أو بعد تخرجهم الجامعي"، مشيراً إلى أن هذه المظاهر هي أبرز تداعيات الفقر والبطالة وعدم توفر فرص العمل على الشباب.

وأوضح أن هذه الظاهرة أصبحت شائعةً في قطاع غزة خلال السنوات الماضية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشباب بسبب الحصار الإسرائيلي والعدوان المتكرر على القطاع، فيما الشباب في مجتمعات أخرى يصبحون مستقلون مادياً عن آبائهم في سنٍ مُبكرة ويستطيعون تكوين أنفسهم وتأسيس أسرهم دون حاجتهم للمساعدة، وهذا ما يجعل فئة كبيرة من الشباب في غزة تشعر بأنها محرومة من الكثير من الحقوق التي يتمتع بها نظراؤهم في مناطق أخرى من العالم.

جهلاً بالقانون

زوجات عاملات يُحرمن أجورهن بسبب تغول أزواجِهن

يبتلِعُ "العمل" أجمل سنواتِ العمر من المرأة العاملة، فيما تقضي كثيرٌ من النساء هذه الأعمار هباءً في مجتمعٍ يلتهمُ فيه الذكور أموالهن وأجورهن سواء كان ذلك طوعًا أوْ قسرًا، دون حفظٍ لحقوقهن أو كرامتهن في منافاةٍ تامة للشرع والقانون على حدٍ سواء.

"عند خروجك من البيت، سيبقى الطفل معي" كلمة ما زالت عالقة في ذهن سماهر (اسم مستعار) منذ سنواتٍ عديدة، قالها زوجها بعدما أبرحها ضربًا وسُبابًا إثر رفضها إعطائه بطاقتها البنكية، فيما تعملُ هي في إحدى المؤسسات الدولية وزوجها في أحد المحال التجاريّة.

وكان يُفترَض أن تَعيش سماهر (36 عام) حياة زوجية يَغمُرها الاستقرار، وهي كانت تَبدو كذلك "آمنة، هادئة، ومُفعمة بالمحبة" إلى أن أنجبت طفلها الأول، تقول: "مجرد أن تمكّن منّي ظهرَ على حقيقته، وما أن تزوجنا ترك عمله بحجة أن ربّ العمل لم يَعد بِحاجته".

كتبت: ميساء أبو زكري

وترتفع نسبة مُشاركة النساء في القوى العاملة بفلسطين عامًا بعد عام، وفق إحصاءات مركز الإحصاء الفلسطيني، إذ بلغت في العام المنصرم 2021، ما نسبته 17% من مجمل النساء في سن العمل، فيما كانت النسبة 16% في عام 2020.

لكن الكثير منهم يتعرضن للعنف بسبب "أجورهن"، وربما لم تعد سماهر تتذكر كم مرة ضربها زوجها بسبب هذا الأمر، فقد مرّ سنوات وأنجبت منه خمسة أطفال؛ بيد أنّها تصحو كل يوم على كابوس بسبب سطوته على راتبها كاملًا، وقد فكرت منذ المرة الأولى بتركه لكن تهديده لها بحرمانها من الأطفال كان المانع، وحتى اللحظة لا تجرؤ سماهر على اللجوء للقانون أو الحماية الأسرية خوفًا من ذلك.

لا يَقل ما تعيشه سماهر سوءًا عما أصاب وداد (اسم مستعار) وهي أيضًا سيدة عاملة في أحد المؤسسات المحليّة، فيما زوجها يعمل في إحدى الدوائر الحكومية، تقول: "بعد زواجنا حدثت الكثير من المشاكل بيني وبين أهله، وبعد فترة اقترح عليّ حلًا ببناء بيت مُستقل عن أهله، وعلى إثر ذلك أجبرني على الاقتراض من أحد البنوك، وأن أتكفل بتسديد الأقساط الشهرية من راتبي".

لم يمر وقت طويل حتى طردها زوجها من البيت الجديد، فيما هو تزوج امرأة أخرى، واضطرت أسماء للقبول المُهيّن بالعودة للعيش في بيت أهله مع أطفالها الثلاثة، تقول: "مكثت قرابة التسعة شهور وأنا أدور بين الدوائر الحكومية والمؤسسات الحقوقية علّي أجد مَن يُعيد لي حقي وأستطيع السكن في بيتي الذي بُنيّ لغيري، لكن عبثًا لم أستطع".

> ومثل وداد الكثير من النساء اللواتي يتوجهن للمراكز المعنيّة، حيث تقول المحامية في مركز شؤون المرأة بقطاع غزة سهير البابا: "تأتي إلينا الكثير من السيدات يتوجهن إلى وحدة الاستشارات القانونية بعد سلب زوجها لراتبها الشخصي أو سحب قرض من أحد البنوك على اسمها، ثم يتزوج عليها ويتركها تُسدِّد القرض والدين وحدها".

فيما لا تمتلك الكثير من النساء الجرأة بالدفاع عن حقوقهن خوفًا من خسران الأطفال، وفق قولها، فيما يسعى المركز إلى رفع سقف مستوى الوعي لدى النساء العاملات من خلال العديد من الورش التوعوية التي تشير إلى حقوقهن وطرق حفظها وحمايتها وعدم تقديم أنفسهم كلقمة سائغة إلى الأزواج وغيرهم، من خلال كتابة أوراق تُثبِت حقوقهن في حياة زوجية كريمة قبل عقدِ القرآن.

وربما يتبادر تساؤل إلى الذهن حول دور القانون الفلسطيني في حماية أجور النساء العاملات من السطوة الذكورية، وفي هذا الإطار يقول مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا، إنّه لا يوجد نص قانوني واضح يُشير إلى حفظ الاستقلال المالي للمرأة وحريتها في ملكيتها الخاصة.

وبيّن الأغا في سياق حديثه لـ "آخر قصة" أنّه في حالة اعتداء أي طرف على الحقوق المالية للطرف الآخر سواء سطو الزوج على راتب زوجته أو حقوقها المالية، فإن هذه المسألة تخضع لأحكام قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 وتعديلاته.

وجاء في المادة (269) من قانون العقوبات المختصة بجريمة السرقة من الأزواج حيث نصت على أنّه "إذا حمل شخص زوجاً أو زوجة أثناء حياتهما الزوجية على التصرف بشيء مع علمه بأنَّ ذلك الشيء يخص الزوج الآخر على صورة تجعل هذا التصرف من قبل الزوج أو الزوجة بمثابة السرقة لولا قيام الزوجية بينهما، فيعتبر ذلك الشخص أنه سرق ذلك الشيء ويجوز اتهامه بالسرقة".

ولأن المانع الأدبي لدى النساء قد يُعيق قيامهن بمثل هذه الإجراءات، فقد أوصى الأغا على تنظيم العلاقة المالية بين الأزواج قبل الزواج ولو استدعى الأمر تدوين ذلك كتابيًا كأن يضمن عقد الزواج بند بمساهمة الزوجة من أجرها لأسرتها، والحرص على عدم التوكيل الكامل في التصرف بالحقوق المالية، إضافة إلى ضرورة أن تتضمن أي معاملة توقيع كلا الطرفين لتجنب استئثار الزوج بالتصرف أو تبديد المال.

ينتج عن هذه المشكلة أثر أُسري واجتماعي كبير، فهي سبب رئيس في زيادة حالات الطلاق والتشتت الأسري، وفق ما أشارت إليه المختصة النفسية والاجتماعية نهى الشنطي، التي أفادت أنّ هذه القضية تتسبب أيضًا بظهور مشاكل نفسية على الأطفال باعتبارهم الضحيّة الأولى بين الزوجين.

ووصفت الشنطي، خلال لقاءها "آخر قصة" سيطرة الزوج على راتب زوجته بالعنف المادي، وهو أحد الأسباب الأساسية في التفكك المجتمعي الذي يؤدي إلى زيادة عدد المشاكل النفسية لدى الأطراف ذات العلاقة والتي بدورها قد تتسبب في ارتفاع المشاكل الجنائية في المجتمع.

ومن الواضح أن الأطفال هم أذرع النساء الموجوعة التي يُمسكن منها، حيث تعيش الكثير من النساء في مجتمعنا ما بين قمع وتعنيف، يعتصرها الصمت وتخشين الفُرقة وضياع الأبناء، وسط جهلها أو علمها بكيفية حفظها لحقوقها المالية وكرامتها في بيت الزوجية، فيما لا يكترث بعض الأزواج كثيرًا بهدمهم لمفهوم الأسرة الآمنة وانتهاكهم حقوق الزوجات عنوةً وما يترتب عليه من خرابٍ كبير.

عندما تنطق الدمى: حكاية مهدي و الماريونيت

كتبت: خلود نصار

يُشبه تَحريك الدُمى بعثِ الرُوح فيها، وقد عملتُ أنا مهدي كريري (40 عامًا) على جعلِ "الماريونيت" تَضحك وتَتحدث في قصصٍ تُلامس الواقع. بيدَ أنّه قد يبدو لكُم الأمرُ سهلًا على الرغم من صعوبة تَحققه باستخدامِ عددٍ من الخُيوط الرفيعة فقط.

لم يأتِ انخراطي في هذا العمل عبثًا، فقد عملت بدايةً في مجال الكتابةِ الإبداعية وتدريب المعلمين على الدراما والتعلّم النشط والحكواتي، وكان هذا سببًا لانعطافي نحو فن صناعة عرائس "الماريونيت"، لكن عدم وجود تجارب سابقة في غزّة جعل الأمر تحدياً بالنسبة لي فدائمًا مَن يبدأ من الصفر يكون مشواره أصعب وأطول..

وكانت البداية من خلال التعلم الذاتي عبر الانترنت ومنصة "اليوتيوب" التي شاهدتُ عبرها عدد لا ينتهي من المقاطع لمُخَطّطات صناعة الدمى، ثم انتقلت للتطبيق العملي من خلال خبرتي فحاولت تجميع أفكاري واستخدام كل ما لديّ من موادِ خام جديدة كالقَمشة وعجينة الورق والجبس ومواد أخرى مُعادة التدوير لأصنع الدمية الأولى.

لا أخفيكم أن السعادة غمرتني بعدما أنتجت أول دمية رغم أنها كانت مليئة بالعيوب والتصليحات، وكانت أكثر الصعوبات التي واجهتني هي تحريك الجسد والفم، لكني تواصلت مع عدد من الفنانين العرب الذين ساعدوني على الوصول لمخطط تحريك الفم وبعدما أتقنته كوّنت فريق يساعدني في عروضي المسرحية لتحريك الدمى.

لم يقتصر الأمر على صناعة الدمى فقد امتد إلى كتابة القصص والسيناريوهات وتصميم ملابس العرائس، التي تأتي جميعها بعد البحث جيّدًا عن شخصيّة كل دمية لصناعة ما يُلائم دورها، وكان لقاء هذا الجهد الطويل طلبات عديدة لإنتاج عروض لصالح مؤسسات وجامعات وغيرها.

عملت على تسجيل عروض ونشرها عبر الانترنت، بالإضافة لعروض أخرى نفذتها في غزة تحت عناوين كبيرة مثل المحافظة على المياه، الخرس الاجتماعي، حق الميراث، الحق في الحياة. وقد نالت استحسان الحضور فأنا أرى أنّ وصول الرسائل المهمة من خلال العروض الفنيّة يكون أسهل وأكثر جدوى من الخطابات والحديث الطويل.

كان من أكثر الأيام السعيدة التي قضيتها هي عندما عرضتُ عرض مسرحيًا بالدمى في أحدِ المناطق المهمشة وشعرت أني فعلاً صنعت سعادة الأطفال، فيما أثارني تعجبهم ومحاولتهم فهم طريقة عمل الدمى وتحريك فمها وأعضاءِ جسدها؛ ما جعلني لو أن المشروع يملك باصًا نتنقل فيه أينما شئنا وننشر الابتسامة كما تنثر حبوب القمح للطيور.

آملُ أن يصبح لدينا مسرحٌ دائمٌ لعروض دمى "الماريونيت" في غزة، نطرح من خلال القضايا الاجتماعية والسياسية والفنيّة بقوالب مختلفة ومتعددة وبطابعٍ جديد نرسم عبره الابتسامة على وجوه الصغار المُتعطشين للفرح في بلادنا التي يُعاني فيها الأطفال من أبسط حقوقهم.

هذا أجمل يوم
في حياتي .. أنا
سعيدة جداً لأننا
أصبحنا معاً..

ها ها ها إنه
مشهد مثير
للضحك.. أليس
كذلك؟

واضح أن الجميع
يشعر بالصدمة ..
أنظري كيف هم
مندهشون؟ .. ها
ها ها

أرجو ألا تنزعج
مني حديثي يا
صديقي .. أنا
أشعر أنك أخطأت
في اتخاذ قرار
الارتباط..

لقد كان
العرس مثار
سخرية .. أنا
مستغربة لماذا
قبلتِ بهذا
الارتباط؟

أنا سعيدة بقرارنا لا
تدعهم ينزعون
فرحتنا بالأكتمال يا
حبيبي

التحرش بالأطفال : انتهاك البراءة المستمر

استمعوا إلى الحلقة عبر قناتنا على ساوند كلاود

مع: مادلين شقليه

آخر قصة

WWW.LASTSTORY.NET

تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة تراعي المعايير المهنية